

Distr.: General
28 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقرير المرحلي التاسع عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

يركز التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحقيق الاستدامة في الامتثال لتلك المعايير، ويعرض بالتفصيل العمل الجاري لدعم الركائز الخمس التي تم تحديدها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق هذه الاستدامة على الأمد الطويل. وعلى وجه الخصوص، يتناول التقرير مسألة تعزيز الضوابط الداخلية، وتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لتنفيذ إجراءات المحاسبة والإبلاغ المتمثلة للمعايير المحاسبية الدولية. ويعرض التقرير أيضا الخطة المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على مشروع الأمم المتحدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل، يعرض التقرير الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التنسيق في أنشطة المحاسبة والإبلاغ في ظل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى المناهج وأدوات التعاون الرامية إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150816 080816 16-13137 (A)



وقد أصبحت الأمانة العامة للأمم المتحدة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤، سواءً فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام أو العمليات غير المتعلقة بحفظ السلام. وجرى إنتاج السلسلة الثانية من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية (٢٠١٥) من خلال مزيج من العمليات المستمدة من نظام أوموجا والنظم القديمة والتجهيز اليدوي. وسيجري إنتاج البيانات المالية لعام ٢٠١٦، في المقام الأول، انطلاقاً من نظام أوموجا، باستثناء ما يتعلق منها بالمعدات والمخزونات في البعثات الميدانية التي سيستمر استقاء المعلومات ذات الصلة بها من سجلات نظام غاليليو.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، أقرت لجنة الإدارة خطة من خمس ركائز لدعم استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وهي خطة تهدف إلى كفالة الحفاظ على الامتثال لتلك المعايير، وتقديم الدعم لاستخدام المعلومات المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية من أجل تحسين إدارة المنظمة. وقد تم إحراز تقدم بهدف اعتماد بيان متعلق بالضوابط الداخلية، وكذلك في العمل الجاري بشأن إطار السياسات المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتوجيهات المؤسسية، ودليل الشؤون المالية، وإدارة الفوائد المتحققة من المعايير المحاسبية الدولية، ونشر نظام أوموجا من أجل دعم تنفيذ الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالأصول في البعثات الميدانية. ويقود الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنفيذ خطة تحقيق الاستدامة، وسيتم إضفاء الطابع المؤسسي على الوظائف المتبقية للفريق بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل عرض البيانات المالية للأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة (A/62/806) و A/64/355 و A/65/308 و A/66/379 و A/67/344 و A/68/351 و A/69/367 و A/70/329 بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

٢ - وفي نهاية عام ٢٠١٤، أنجزت الأمانة العامة للأمم المتحدة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وفي الأمانة العامة، تلقت جميع البيانات المالية المقدمة لعام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام آراءً غير مشفوعة بتحفظات؛ ولا تزال عمليات مراجعة حسابات البيانات المالية غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٥ جارية، ولكن المؤشرات تدل على أن آراء مراجعي الحسابات ستكون غير مشفوعة بتحفظات.

٣ - ومع انتقال المنظمة إلى إجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، شملت التغييرات الرئيسية الاعتراف بالملكيات والمنشآت والمعدات والمخزونات، والأصول غير الملموسة، والالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين، والالتزامات المترتبة على المطالبات المقدمة ضد المنظمة؛ وتقييد الاستثمارات وفقاً لقيمتها السوقية، وإنشاء حسابات للمخصصات بشأن المقبوضات المشكوك في تحصيلها. وفيما يتعلق بالإيرادات، اعترفت المنظمة بالإيرادات المتأتية من المساهمات العينية، وغيّرت أسلوب الاعتراف بالإيرادات المتأتية من المعادلات غير التبادلية من خلال التخلي عن طريقة "استلام الأموال" لصالح إجراء "التوقيع على الترتيبات". وأصبحت المصروفات تسجل الآن في البيانات المالية عند تلقي البضائع و/أو الخدمات، لا عندما يجري الإعلان عن الالتزامات. كما بات يجري تسجيل مصروف الاستهلاك لإظهار استهلاك إمكانات الخدمة المتوافرة في الأصول المرسّمة.

٤ - أما فيما يتعلق بعمليات الإفصاح الواردة في شكل ملاحظات في البيانات المالية، فإن بعض المجالات الجديدة تشمل الإبلاغ القطاعي، والإبلاغ عن البيان التعليلي لحساب المواد التي يتعين شراؤها لتلبية الاحتياجات مقابل الفروق الفعلية، والإبلاغ عن موظفي الإدارة الرئيسيين، والإبلاغ عن تفاصيل الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين، والإبلاغ عن تفاصيل دورة حياة الملكيات والمنشآت والمعدات، والإبلاغ عن مخاطر

الاستثمار. ويجري استخدام هذه المعلومات الجديدة المنبثقة عن الانتقال إلى عملية الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية استخداما تدريجيا في اتخاذ القرارات.

٥ - ويبيّن هذا التقرير التقدم المحرز في مرحلة ما بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويركز على تحقيق استدامة الامتثال لتلك المعايير في الأمانة العامة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا التقرير بالتفصيل العمل الجاري على صعيد الركائز الخمس التي تم تحديدها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على الأمد الطويل. وكان قد جرى عرض الركائز الخمس بالتفصيل في خطة تحقيق استدامة الامتثال للمعايير التي أقرتها لجنة الإدارة في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويرد وصف للتقدم المحرز في الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار الفرع الثاني أدناه، يليه وصف للتقدم المحرز على نطاق المنظومة في الفرع الثالث. ويتناول الفرع الرابع تعميم عمليات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أما الفرع الخامس، فيتضمن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

ثانيا - تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

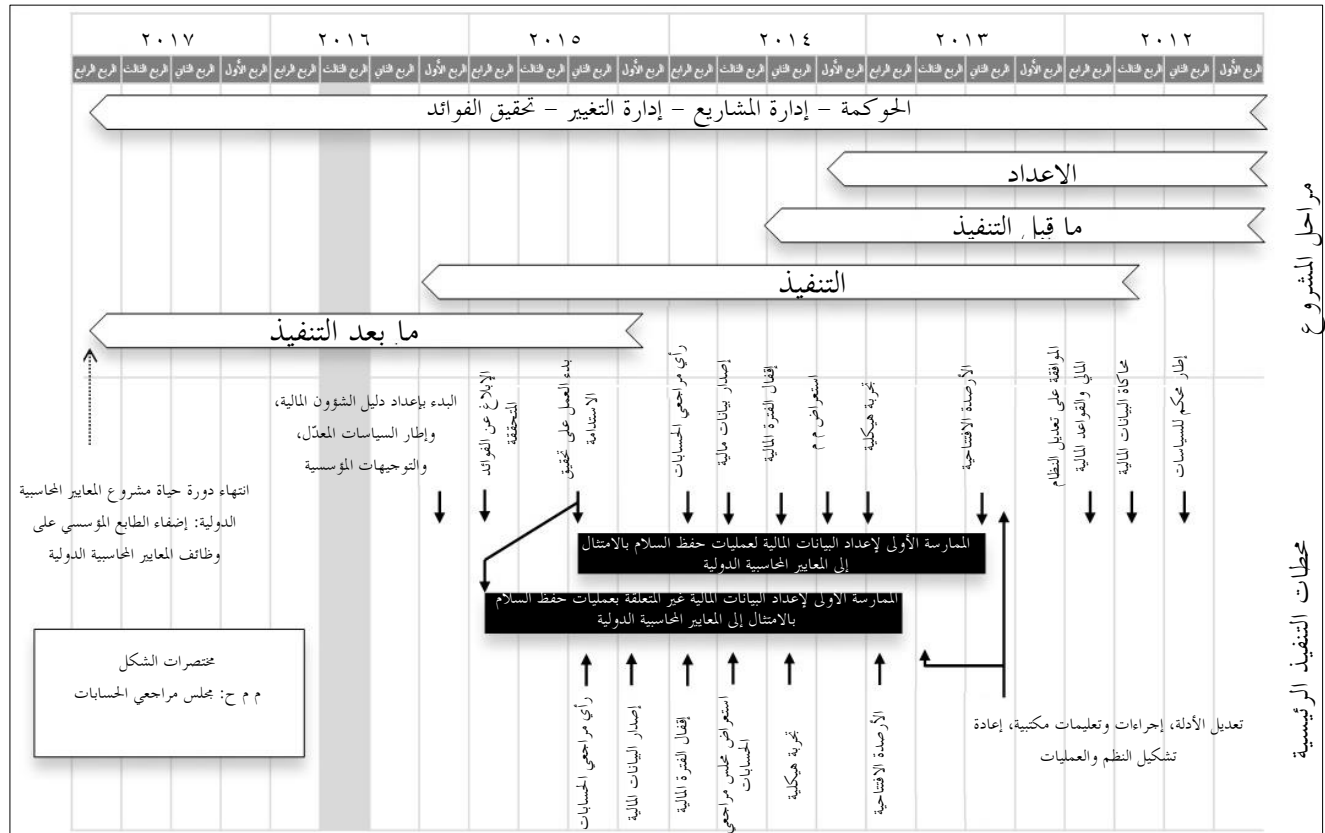
ألف - استعراض عام

٧ - على النحو المبين في الشكل الأول أدناه، أصبح مشروع الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مرحلة ما بعد التنفيذ. ويجري التركيز حاليا على أنشطة الاستدامة، على النحو المشار إليه في خطة تحقيق استدامة الامتثال للمعايير التي تتألف من خمس ركائز عمل. وسبق أن جرى تقديم عناصر الخطة إلى الجمعية العامة في التقرير المرحلي السابق (A/70/329).

٨ - ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة في إطار الركائز الخمس، ويتناول خطة إضفاء الطابع المؤسسي على الوظائف المتبقية للفريق المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية ضمن عمليات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات عندما يشارف المشروع على نهايته بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

الشكل الأول

مراحل المشروع ومحطات التنفيذ الرئيسية



باء - الحوكمة والإشراف على المشروع

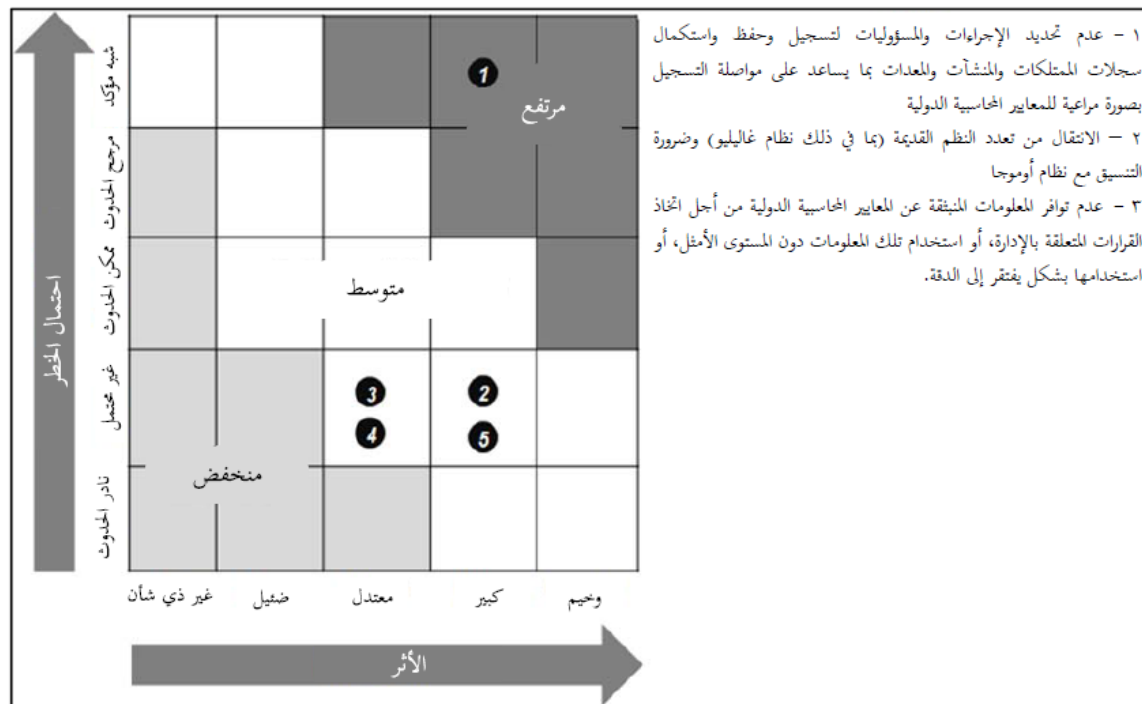
٩ - ستستمر اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عقد اجتماعات على أساس ربع سنوي حتى نهاية دورة حياة المشروع، أي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من أجل استعراض التقدم المحرز وإدارة المخاطر. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، جرى استكمال اختصاصات اللجنة بالتركيز على نواتج الاستدامة مع الانتقال من النظم القديمة إلى نظام أوموجا باعتباره السجل التدويني لتسجيل المعاملات وإعداد البيانات المالية، وتأمين الاستدامة على الأمد الطويل في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريب والدعم المؤسسي، وتحليل المعلومات المالية، ومعالجة سبل رفع مستوى المعارف في مجال إدارة الشؤون المالية على نطاق المنظمة، والعمل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومجلس مراجعي الحسابات، ومع الجهات المعنية الداخلية.

١٠ - وستواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تقديم المساعدة إلى الجمعية العامة في الوفاء بمسؤوليات الرقابة بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية حتى نهاية دورة حياة المشروع. وسيستمر الاضطلاع بمهام التحقق من حُسن سير المشروع حتى نهاية دورة المشروع من أجل قياس الأداء، والتأكد من أن النواتج تلي الاحتياجات التي تم تحديدها، وأنها صالحة لتحقيق الغرض المنشود، وللتحقق أيضاً من أنه يجري إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الفوائد الناجمة عن المعايير المحاسبية الدولية.

جيم - إدارة المخاطر

الشكل الثاني

خريطة تبين درجات المخاطر التي تواجه تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام



١١ - وعلى الرغم من أن المخاطر الأخرى، كالمخاطر المرتبطة بتنفيذ نظام أوموجا لم تعد قائمة، فإن مشروع المعايير المحاسبية الدولية لا يزال يواجه مخاطر رئيسية ثلاثة، على النحو المبين في الشكل الثاني أعلاه. وترد أدناه تفاصيل تلك المخاطر والجهود المبذولة للتخفيف من آثارها.

١٢ - تمثل إدارة الممتلكات والأثر الناجم عنها على الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالأصول أحد الشواغل في هذا الصدد. إذ لا تتوافر المعارف والعمليات الموثقة على نحو كاف. وللتصدي لهذا الخطر الرئيسي، أُتخذت مبادرة لإدارة الممتلكات بقيادة مكتب خدمات الدعم المركزية، بالتنسيق مع الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية، من أجل تحديد ومواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهها المكاتب والبعثات الميدانية في مرحلة ما بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وما بعد تنفيذ نظام أوموجا، في المجالات الرئيسية المتعلقة بإدارة الممتلكات/الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالأصول. والغرض من هذه المبادرة هو ضمان استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. وعُقدت سبع حلقات عمل مدة كل منها ثلاثة أيام في نيويورك، وجنيف، وبرينديزي، وإيطاليا، ونيروبي، وبيروت، وسانثياغو، وعنتبي بأوغندا. وحضرها موظفون من أكثر من ٣٥ مركز عمل، بما يشمل البعثات الميدانية، والمقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والمحاكم، وشارك ما يزيد على ١٥٠ موظفا فيها.

١٣ - وتتعلق التوصيات الصادرة عن مبادرة التوعية بإدارة الممتلكات بثلاثة جوانب، وهي تشمل إطار إدارة الممتلكات، وتنمية الحسّ الجماعي، والموارد من الموظفين. حيث أنه يتعين تعزيز إطار إدارة الممتلكات من خلال كفاءة وضع العمليات والإجراءات اللازمة للمجالات الرئيسية المتعلقة بإدارة الممتلكات، ومن ثمّ دعمها عن طريق التدريب، وتنمية الحسّ الجماعي، والتوجيه. وثمة حاجة أيضا إلى إدماج مهام إدارة الممتلكات عن طريق إحداث تغيير في التفكير والثقافة وأساليب العمل. أما فيما يتعلق بالموارد من الموظفين، فلا بد من استعراض هيكل إدارة الممتلكات، ومعالجة المسائل المتعلقة بتوفير الموارد من الموظفين من خلال الإسراع في ملء الوظائف المؤقتة لموظفي إدارة الأصول الثابتة حيثما كانت شاغرة.

١٤ - ومن بين المخاطر الرئيسية الأخرى التي تواجه استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، يُذكر مواصلة استخدام نظام غاليليو القديم للاضطلاع بالأنشطة المحاسبية المتعلقة بالأصول في البعثات الميدانية؛ ويجري حاليا تدرك هذا الخطر عن طريق مشروع وقف تشغيل غاليليو الذي بدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنجز الفريق المعني بهذا المشروع، بدعم من محلي الأعمال التابعين لنظام أوموجا، مرحلة تخطيط وتحليل المشروع. ومن المتوقع الاضطلاع بأنشطة تحويل البيانات ونشرها حتى

منتصف الربع الثالث من عام ٢٠١٧، ومن المتوقع بعد ذلك سحب نظام غاليليو من الخدمة، ونشر طريقة أوموجا المحاسبية المتعلقة بالأصول في جميع البعثات الميدانية. وإلى حين إتمام عملية النشر، سيستمر استخدام القيم التقديرية للمعدات والمخزونات في البيانات المالية. ويُسهم الفريق المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية إسهاما فعالا في هذه الجهود من خلال المشاركة في اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، كما يجري في إطار المشروع تتبع التقدم المحرز من أجل تحقيق عملية النشر المشار إليها.

١٥ - وهناك خطر جديد تم تحديده ويتمثل في عدم توافر المعلومات المنبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، أو استخدام تلك المعلومات دون المستوى الأمثل. وتُبذل الجهود للتخفيف من آثار هذا الخطر من خلال ما يلي: (أ) اتخاذ قرار للبدء بإعداد دليل الشؤون المالية والنشر المقبل للتدريب المتعلق بتحليل البيانات المالية؛ (ب) تحديد وتحليل الكيفية التي يتم بها استخدام المعلومات المنبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز وظيفة التحليل المالي في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

دال - استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٦ - على النحو المبين بالتفصيل في التقرير المرحلي السابق، جرى تحديد خمسة عناصر رئيسية باعتبارها الركائز الأساسية في إطار الجهود المبذولة لتحقيق استدامة الامتثال. وتشمل ركائز الاستدامة التي يجري نشرها حاليا إدارة الفوائد الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية المؤدية إلى إصدار بيان الرقابة الداخلية؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية؛ والتدريب وتنمية المهارات. وترد فيما يلي الخطوط العريضة للتقدم المحرز في كل ركيزة من الركائز والنتائج المحققة حتى الآن:

إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

١٧ - أُحرز تقدم كبير في إطار الركيزة المتعلقة بتحقيق الفوائد منذ المراحل الأولى، وذلك في كافة الفئات الرئيسية الخمس التي جرى تحديدها فيما يتصل بتحقيق الفوائد، وهي المواءمة مع أفضل الممارسات؛ وتحسين إدارة الأصول والخصوم؛ وتوافر معلومات أكثر شمولاً عن التكاليف؛ وتحسين الاتساق والقابلية للمقارنة؛ وزيادة الشفافية والمساءلة. وقد تم أيضا تقسيم هذه الفئات الخمس ذات الصلة بتحقيق الفوائد إلى ١٥ مجالا من مجالات الفوائد المتوخاة، كل على حدة. وأُلحق بكل فائدة من الفوائد مؤشر أو أكثر من مؤشرات الأداء الرئيسية تيسيرا لأداء أنشطة الرصد، والتحقق من إحراز التقدم المنشود.

١٨ - ومن أجل جمع المعلومات على نحو فعال من الإدارات والمكاتب والبعثات على نطاق المنظمة، وُضعت آلية للإبلاغ الغرض منها تحويل مؤشرات الأداء الرئيسية إلى أنشطة قابلة للتنفيذ وإلى متطلبات من المعلومات في إطار تنفيذ خطة الاستدامة. ويعمل المديرون المعينون بتنسيق عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تقديم النتائج النوعية والكمية بانتظام من خلال استخدام هذه الآلية، وهم يقدمون أيضاً تقارير موجزة نصف سنوية إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية.

النهج القائم على تحقيق الفوائد

١٩ - منذ صدور التقرير المرحلي السابق، واصل الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رصد الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الإدارات والمكاتب والبعثات الميدانية على نطاق المنظمة، والإبلاغ عنها. وظلَّ الإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق استدامة الامتثال لهذه المعايير، بما في ذلك تحقيق الفوائد وإدارتها، جزءاً من الاتفاقات المبرمة مع كبار المديرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يعزز المساءلة ويكفل اهتمام الإدارة بهذه المسألة.

٢٠ - وبناءً على التعليقات المقدمة خلال دورة الإبلاغ الأولى، في آب/أغسطس ٢٠١٥، تم تنقيح آلية تتبع الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف تبسيط عملية الإبلاغ، وتحسين جمع البيانات، وإجراء التحقق اللازم، وإعداد التقارير الموجزة. وجرى تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية عن طريق التداول بالفيديو من أجل توضيح متطلبات التتبع والإبلاغ، وزيادة الوعي بأهمية الجهود المتعلقة بتحقيق الفوائد من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مستوى المديرين القائمين بالإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّم التدريب المتعلق بالتوعية بأهمية تحقيق الفوائد من تطبيق تلك المعايير، الذي أُشير إليه في إطار الركيزة الخاصة بتنمية المهارات.

٢١ - وبدأت في شباط/فبراير ٢٠١٦ دورة إبلاغ ثانية عن الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وجرى اختتامها في حزيران/يونيه. ونتيجةً للتحسينات المدخلة على آلية الإبلاغ والدورات التدريبية المتعددة التي جرى تنظيمها، بلغ معدل استجابة المكاتب ما يقرب من ١٠٠ في المائة، وتحسنت نوعية البيانات المقدمة، وقد أتاح هذان العاملان معا إجراء تقييم إيجابي للأثر الناشئ عن المعايير المحاسبية الدولية في مختلف مجالات الأنشطة.

الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الفئة ألف: المواءمة مع أفضل الممارسات

٢٢ - منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السنة المالية ٢٠١٤، حصلت الأمانة العامة للأمم المتحدة على آراء غير مشفوعة بتحفظات (آراء نظيفة) من مراجعي الحسابات بشأن جميع مجموعات البيانات المالية البالغ عددها ١٣ مجموعة^(١)، مما يعني أن المنظمة تمكنت من تحقيق إنجاز كبير، وهو ما يوفر ضمانات لجميع الجهات المعنية بأن السياسات والعمليات المحاسبية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية قائمة على أسس متينة.

٢٣ - كما أن حصول الكيانات المعدّة للتقارير في المنظمة على آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات هو دليل واضح على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية والمواءمة مع أفضل الممارسات في عملية الإبلاغ المالي. وهذا تأكيد واضح أيضا لتحقيق الفائدة الأولى من تطبيق تلك المعايير، ألا وهي المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وهذه المصادقة الصادرة عن هيئات الرقابة الخارجية لا تُظهر التحسينات في نوعية الإبلاغ المالي فحسب، إنما تعزز أيضا مصداقية الإبلاغ نفسه.

٢٤ - وقد أُبقي على عدد الأحكام الانتقالية المطبقة في إعداد البيانات المالية عند الحد الأدنى بالنظر إلى الإنهاء التدريجي المقرر لتلك الأحكام ضمن الإطار الزمني المبين في متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

٢٥ - كما أن القدرة على تقديم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في الوقت المناسب، وإقامة تعاون فعال مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فضلا عن التعليقات الواردة من المكاتب، كلها عوامل تثبت كفاءة وفعالية الموظفين والعمليات القائمة من أجل تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في المنظمة.

(١) تُنتج الأمم المتحدة ١٣ بيانا من البيانات المالية: المجلد الأول: الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، المجلد الثاني: عمليات حفظ السلام، مركز التجارة الدولية، جامعة الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المحاكم (الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، حساب الضمان التابع للأمم المتحدة.

الفئة باء: تحسين إدارة الأصول والخصوم

٢٦ - لقد تحسنت عمليات المنظمة في إدارة الأصول إلى حد كبير في أعقاب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وأفادت المكاتب على نطاق الأمانة العامة عن معدلات تقرب من ١٠٠ في المائة في عمليات التحقق من الأصول، مما يؤكد أن الموجودات من الأصول تنعكس بدقة في سجلات المحاسبة والبيانات المالية. وفي إطار إدارة الأصول، تم الإبلاغ عن أمثلة متعددة تشير إلى فرض ضوابط مشددة على الموجودات من الأصول على إثر التحسينات المدخلة على شفافية البيانات، واستعراض مستويات الأصول بانتظام. وأفادت عدة بعثات عن الجهود المبذولة لخفض مستوى المخزونات، وقد ظهرت التغييرات المعتمدة على صعيد الموجودات من الأصول منذ السنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى أن تلك الجهود لا يمكن أن تُعزى بشكل كامل إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وحدها، إنما هي ناجمة في العديد من الحالات عن مزيج من العوامل، وهي تحديدا التغييرات المعتمدة في سياق استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ونظام أوموجا، ومبادرات سلسلة الإمداد. غير أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أسهم في زيادة الوعي بتلك المسائل وحث على اتخاذ الإجراءات الإدارية ذات الصلة.

٢٧ - وبدأت المكاتب بإيلاء المزيد من الاهتمام للالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وشرعت في تخصيص تمويل متعلق بالأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية تبعا لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لإبراز جميع الخصوم المتبقية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية. والأمانة العامة بصدد اتخاذ خطوة تالية تتمثل في وضع سياسات تكفل تخصيص التمويل اللازم للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية على نطاق المنظمة.

٢٨ - وتسهم متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أيضا في إنتاج وثائق أكثر شمولاً وإجراء استعراض دقيق للمطالبات القانونية غير المبثوث فيها عند الإبلاغ عن المخصصات والالتزامات المحتملة. وأظهر التحليل أنه في بعض الحالات، يمكن خفض الالتزامات المحتملة للمنظمة مقارنةً بما كان مفترضاً في البداية بنسبة قدرها ٦٠ إلى ٨٠ في المائة بعد الاستعراض الذي يجريه الموظفون القانونيون والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بحيث تنعكس على الوجه الصحيح في البيانات المالية، وهو ما يمهد لتحسين التخطيط وإعداد الميزانيات. ويؤدي الإبلاغ عن الحالات التأديبية أيضا إلى تحسين الإدارة وتنفيذ قراراتها بشكل أكثر فعالية.

الفئة جيم: توافر معلومات أكثر شمولاً عن التكاليف

٢٩ - بات مقدمو التقارير المتعلقة بالفوائد الناشئة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يبدلون قدراً أكبر من الجهود في استعراض الالتزامات/التعهدات غير المصفاة والمستحقات غير المسددة نتيجةً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وزيادة وضوح البيانات المستقاة عن طريق نظام أوموجا، وهو ما يؤدي إلى تحسين إدارة الميزانية. وأظهرت المكاتب أيضاً نمطاً أفضل في استهلاك الميزانية وكانت قادرة على تعزيز عملياتها لإدارة الفجوة بين المبالغ المعتمدة والمبالغ المنفقة بالفعل. وعلى صعيد تحسين ممارسات الإدارة المالية ككل، أبلغ مقدمو التقارير على وجه التحديد عن تحسين إدارة الأصول، وتحسين نمط استهلاك الميزانية، وشفافية النفقات، وتحسين فهم الوضع المالي لكيان ما، نتيجةً للأثر المزدوج الناجم عن المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا. ومن المتوقع إدخال المزيد من التحسينات بعد أن يبلغ نظام أوموجا قدرته الكاملة على أداء وظائفه.

الفئة دال: تحسين الاتساق والقابلية للمقارنة

٣٠ - في إطار فئة الاتساق والقابلية للمقارنة، ستصبح الاتجاهات أكثر وضوحاً على إثر التطبيق المستمر للمعايير المحاسبية الدولية على مدى فترة أطول من الزمن. ويُذكر من بين العوامل الهامة في هذا الصدد زيادة استخدام المعلومات والمؤشرات المالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية من جانب الإدارة العليا لأغراض اتخاذ القرارات.

الفئة هاء: زيادة الشفافية والمساءلة

٣١ - في إطار تحسين الشفافية والمساءلة، قدم المديرون القائمون بالإبلاغ أمثلة متعددة عن التغييرات المدخلة على العمليات اليومية لمديري البرامج في البيئة المحاسبية الجديدة. ويرتبط معظم هذه التغييرات بزيادة شفافية الوضع المالي للبرامج، والأصول المتاحة، والتدفق النقدي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثات تأكيدات بأنها ستكون قادرة، بمساعدة من التقرير الختامي الشهري، على استعراض ممارساتها المتعلقة بالإدارة المالية بانتظام.

إنجاز عملية تحقيق الفوائد

٣٢ - يتبدى الأثر الناجم عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل واضح من خلال التحسينات النوعية المتعددة في الطريقة التي تُدار بها المنظمة. وتُظهر الأدلة المروية أيضاً نشوء بعض الآثار الكمية على مر الوقت فيما يتعلق بتسويات الأصول وتحسين إدارة المخصصات.

٣٣ - وبناءً على تحليل البيانات المبلغ عنها، فقد ظهر أن بعض الفوائد ومؤشرات الأداء الرئيسية المتوخاة أصلاً في الخطة التطلعية المتعلقة بتحقيق الفوائد من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، التي تم وضعها وتنفيذها بالتزامن مع السنة الأولى من اعتماد تلك المعايير، تكتسي قدراً أقل من الأهمية في هذه المرحلة، وسوف يجري إما إعادة صياغتها أو التخلي عنها. ونتيجةً لذلك، سيتم تعديل أنشطة الإبلاغ والتتبع عند الاقتضاء.

٣٤ - وبناءً على الطلب الموجه من الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩، حدد الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فائدة إضافية تتعلق بالأصول المقدمة من البلدان المضيفة إلى بعثات حفظ السلام ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى. فوفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، يُعترف في البيانات المالية بالأصول التي يجري التبرع بها للمنظمة باعتبارها مساهمات عينية. وحين تُنقل الملكية دون أية قيود، تُعامل الأصول كأصول مملوكة للأمم المتحدة، ويجري الإبلاغ بها على هذا الأساس. أما عندما لا يُنقل إلى المنظمة إلا حق الانتفاع بالأصول دون التبرع لها بملكيته، فإن هذا الترتيب يُعامل معاملة الإيجار التشغيلي، ويُعالج معادل قيمة الإيجار للأصل محل التعاقد كإيراد ومصروف؛ وحينما يتم التبرع بحق الانتفاع بالأصول لفترات طويلة، يُعامل هذا الترتيب معاملة الإيجار التمويلي. ويتيح ذلك فهماً أعمق لحالة أصول المنظمة وخصومها، علاوة على إيراداتها ومصروفاتها.

تعزيز الضوابط الداخلية

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت المنظمة خططها الأصلية على النحو المبين في التقرير المرحلي السابق (انظر A/70/329، الفقرات ٤٩ إلى ٥١)، وحددت النهج الذي ستتبعه من أجل تعزيز الضوابط الداخلية. وهذا النهج الذي سيقوم على عملية لضمان الرقابة على نطاق المنظمة مع دعم إصدار بيان بشأن الضوابط الداخلية، سيقضي من جميع رؤساء الإدارات والمكاتب والبعثات تقديم بيان ضمان سنوي إلى المراقب المالي يؤكد أن الضوابط الداخلية موحدة ويتم تطبيقها في كل مجال ذي صلة من مجالات المسؤولية. وسيجري دعم المديرين في جهودهم عن طريق استخدام القوائم المرجعية للتقييم الذاتي، ومواد الاتصال والتدريب، فضلاً عن تدريب عملي في مجال تقييم الضوابط الداخلية على الصعيد المحلي. وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق، سُبُستعان بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي باعتباره إطاراً مفاهيمياً عند تحديد عناصر الرقابة الداخلية وأنشطة الرقابة، وذلك للتخفيف من المخاطر ذات الصلة.

٣٦ - وعند تحديد نهج المنظمة واستراتيجيتها وخططها المتعلقة بالتنفيذ، نُظمت عملية لاستخلاص الدروس المستفادة من خلال تقييم الخبرات المكتسبة لدى برنامج الأغذية العالمي

ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باعتبارهما أول كيانين قاما بتطبيق بيان بشأن الضوابط الداخلية بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، وجرى كذلك تقييم الخبرات المكتسبة لدى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي بدأ اتباع نهجه في عام ٢٠١٥، من أجل تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في الأمم المتحدة.

٣٧ - ونظرا إلى أن الإدارة المركزية للمخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية يُعتبران مجالين متكاملين، فقد تم إجراء تقييم بشأن السبل التي يمكن من خلالها إدماج المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يجري إنتاجها أثناء عملية الضمان في النهج العام لإدارة المركزية للمخاطر من أجل كفالة المواءمة.

٣٨ - وستتطلب الخطوات التالية الواجب اتخاذها على الفور وضع أهداف المنظمة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وتعريف محتوى القوائم المرجعية للتقييم الذاتي وبيانات الضمان على أساس تحديد الضوابط الداخلية القائمة بالمقارنة مع متطلبات لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي، مع الاسترشاد بأحدث النتائج المتعلقة بمراجعة الحسابات والنتائج المتكررة على حد سواء، في ظل مراعاة ضوابط النظم القائمة في نظام أوموجا والسلطة التقديرية للإدارة بشأن متطلبات الرقابة الداخلية وفعاليتها.

٣٩ - وعلى النحو المقرر في البداية، ستلي هذه المرحلة عملية تجريبية مقررة في أواخر عام ٢٠١٦ في بعثات مختارة لحفظ السلام من أجل اختبار عملية الضمان والنواتج التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التحسينات قبل بدء التنفيذ الكامل في عمليات حفظ السلام في أوائل عام ٢٠١٧، ولدى الكيانات غير المتصلة بعمليات حفظ السلام في خريف عام ٢٠١٧. وسيكون بدء التنفيذ مصحوبا بتدريبات في الموقع في جميع المواقع الرئيسية، وسيجري العمل قدر الإمكان على الجمع بين كيانات عدة في إطار نشاط تدريبي واحد.

٤٠ - وبناءً على نتائج عملية الضمان الأولية، يجري النظر في إمكانية إصدار بيان بشأن الضوابط الداخلية لإرفاقه بالبيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وللسنة المالية ٢٠١٧ فيما يتعلق بالعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام.

إدارة الإطار التنظيمي

٤١ - يتطلب الحفاظ على إطار تنظيمي مستكمل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إجراء عملية مخصصة للتأكد من صحة جميع وثائق السياسات الموضوعة حديثا، وكذلك لتجهيز جميع التغييرات المدخلة على الوثائق التنظيمية والإجرائية القائمة والتي يمكن أن تؤثر على الإطار التنظيمي. وهذا جزء من جهود تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية

الذي سيجري إضفاء الطابع المؤسسي عليه في إطار العمليات التي تضطلع بها شعبة الحسابات بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٤٢ - وتتضمن خطة العمل الحالية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عددا كبيرا من المسائل التي لها آثار على الإبلاغ المالي في الأمم المتحدة، ولذا فهي بحاجة إلى أن تُرصد عن كثب وأن تكون موضع مشاركة فعالة بهدف التأثير على منحى النتائج والتحضير لأي تغييرات ضرورية لإطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية، ونظام أو موحا والعمليات والإجراءات الأخرى. وترد أدناه المجالات الرئيسية التي يجري وضع معايير لها أو التي يجري البحث في إدخال تغييرات عليها:

(أ) الإبلاغ المالي عن مصنفات التراث: يجري حاليا وضع هذا المعيار الجديد الذي ستنشأ عنه آثار كبيرة على صعيد الإبلاغ المالي بالنظر إلى الحجم الهام لتلك المصنفات لدى الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، لا تتطلب المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف بمصنفات التراث في البيانات المالية. كما أن إدراج أي منها عن طريق الإفصاح هو مسألة اختيارية. غير أن من شأن المعيار المقترح أن يجعل إدراج أيٍّ من هذه المصنفات في البيانات المالية أمرا إلزاميا. ولا يزال نطاق وتغطية هذه المصنفات قيد المناقشة. وتبين خطة العمل الحالية أنه من المتوقع الموافقة على معيار نهائي في النصف الثاني من عام ٢٠١٩؛

(ب) الإيرادات والمصروفات غير التبادلية: إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية بصدد النظر في الإيرادات من المعاملات التبادلية (المكتسبة) والإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الأنصبة المقررة والتبرعات)، وهو يعمل على إدخال المزيد من التغييرات والتعديلات على المعيارين ٩ و ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية، مما يعكس أوجه تعقيد هذا المشروع. وستصدر الموافقة على البدء بورقة التشاور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وينطوي هذا المجال على آثار هامة بالنسبة إلى المنظمة نظرا إلى أن كمية كبيرة من الإيرادات تأتي من المعاملات غير التبادلية، وأن كمية كبيرة تُنفق في إطار المصروفات غير التبادلية؛ وهذا المجال الأخير لا ينفرد بمعيار محدد. ولذا فمن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة على رصد عملية وضع المعايير في هذا المجال، وأن تشارك فيها؛

(ج) عقود الإيجار: من المتوقع الموافقة على مشروع لعرض معايير آذار/مارس ٢٠١٧، وهو مشروع يتناول مسائل معقدة من قبيل معاملات البيع وإعادة التأجير، والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالمؤجر، وعقود منح حق الاستخدام الاسمي، أو ترتيبات التبرع بالحق في الانتفاع، وهي عقود سائدة في الأمم المتحدة؛

(د) استحقاقات الموظفين: جرى اعتماد معيار جديد يتناول استحقاقات الموظفين، بما في ذلك الأرباح والخسائر الاكتوارية؛ وسيبدأ تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛

(هـ) إجراءات المحاسبة المتعلقة بعمليات دمج وتملك مؤسسات القطاع العام: يجري حالياً وضع معيار في هذا المجال، ومن المتوقع إصدار مشروع معيار بشأنه في عام ٢٠١٦. وسينتج عن عمل المجلس في هذا المجال أثر لجهة الجمع بين عمليات المحاكم (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا).

٤٣ - ويواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية وضع واستكمال المعايير التي لها أثر على الامتثال إلى هذه المعايير في الأمم المتحدة، ولذا تدعو الحاجة إلى توافر موارد مخصصة لرصد هذه العملية والمشاركة فيها من أجل الحفاظ على الامتثال للمعايير. ويتعين أن تنعكس أي متطلبات جديدة بشأن المعايير من خلال تغييرات يجري إدخالها على إطار السياسات المتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتوجيهات المؤسسية، ودليل الشؤون المالية، وسائر الوثائق التنفيذية والإجرائية، ومن المحتمل أن تؤدي تلك المتطلبات إلى تغييرات في عمليات المحاسبة في نظام أوموجا.

تعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٤ - يُعتبر استمرار تعزيز نظام أوموجا عاملاً حاسماً من أجل تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على الأمد الطويل. وسيواصل الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الاضطلاع بدور رئيسي في المجالات التالية توخياً لاستدامة تلك المعايير في المنظمة: مواصلة عملية وضع دليل الشؤون المالية المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية/نظام أوموجا؛ والتشغيل الآلي لعملية البيانات المالية؛ وخطوة نشر نظام أوموجا لأغراض الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالأصول في البعثات الميدانية.

دليل الشؤون المالية

٤٥ - استمر العمل على إعداد دليل الشؤون المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبين هذا الدليل السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية والعمليات المستخدمة في نظام أوموجا خطوة بخطوة بهدف تثقيف المستخدمين في المجال المالي ليس فقط بشأن متطلبات المعايير

المحاسبية الدولية، إنما أيضا بشأن الخطوات العملية لإنجاز معاملة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية في نظام أوموجا.

٤٦ - وقد أنشئ موقع شبكي لاستضافة دليل الشؤون المالية. وهو يتيح النقر على الدليل والبحث فيه ويسر على المستخدمين استعماله. ويشمل الدليل مختلف وحدات نظام أوموجا التي تسجل المعاملات وتشكل حجر الزاوية للإبلاغ المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وسيتضمن الدليل عند إنجازه فصلا مكرسا لعملية التشغيل الآلي للبيانات المالية.

٤٧ - ومع تطور نظام أوموجا وإضافة المزيد من العمليات المالية إليه، سيتواصل استكمال دليل الشؤون المالية، ولذا فمن المتوقع أن يظل العمل على الدليل جاريا. وسيتم إصدار النسخة الأولى منه بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

التشغيل الآلي للبيانات المالية (وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها)

٤٨ - بدأ العمل على المشروع الفرعي المتعلق بإعداد البيانات المالية في إطار نظام أوموجا بهدف الانتقال إلى التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية بواسطة أوموجا. ويُراد من خلال هذا المشروع التوسع قدر الإمكان في الإنتاج الآلي لجميع البيانات المالية الخاصة بالكيانات المعدّة للتقارير في الأمانة العامة للأمم المتحدة المشمولة بنظام أوموجا حاليا. وستكون المجموعة الأولى من البيانات المالية الرسمية التي ستصدر لهذه الغاية عن نظام أوموجا لعمليات حفظ السلام (مجلد الأمم المتحدة الثاني) للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتسمّى هذه العملية التي يجري تنفيذها من أجل الانتقال إلى التشغيل الآلي في إعداد البيانات المالية وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها.

٤٩ - والغرض من تخطيط الأعمال وتوحيدها هو تحقيق التشغيل الآلي لعملية إقفال الفترة المالية والتعجيل بها. وتتيح هذه الخطوة إمكانية توحيد عملية إعداد البيانات المالية. ونظرا إلى أن لدى وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها قاعدة بيانات مركزية، لن تكون هناك حاجة إلى جداول البيانات المستقلة خلال عملية إعداد البيانات المالية. وستكون واجهة المستخدم חדسية نظرا إلى أن إمكانية تخطيط الأعمال وتوحيدها متاحة أساسا عن طريق برنامج مايكروسوفت إكسل. وسيجري وضع البيانات المالية والملاحظات ضمن تلك الوحدة. وهي تحتوي على أدوات لتنفيذ عملية تحويل العملات، وأداء الإجراءات المتعلقة بالمشطوبات المشتركة بين الكيانات، وتشغيل الضوابط لكفالة اتساق البيانات.

٥٠ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، وُضع أول نموذج لتخطيط الأعمال وتوحيدها، وكان يتضمن بيانات المركز المالي والأداء المالي للمجلد الثاني استنادا إلى البيانات الواردة في نظام

التطوير. وفي وقت لاحق، جرى وضع مخطط مشترك للبيانات المالية للمجلدين الأول والثاني، مع الأخذ بعين الاعتبار، قدر الإمكان، متطلبات الكيانات الأخرى المعدّة للتقارير، من أجل توحيد عملية ونواتج البيانات المالية حيثما أمكن في مختلف البيانات المالية للكيانات المعدّة للتقارير في الأمانة العامة.

٥١ - وتشمل الفوائد الناجمة عن تخطيط الأعمال وتوحيدها إنتاج عملية مبسطة للبيانات المالية الموحدة تركز على مستودع بيانات مركزي لتخطيط الأعمال وتوحيدها، يحتوي على بيانات مستكملة مستقاة من نظام أوموجا. وستتاح للمنظمة البيانات المالية المنسقة وجداول الملاحظات. ومن المتوقع أن يقلل ذلك من الوقت المستغرق في عمليات الدمج والشطب.

٥٢ - وسيؤدي تخطيط الأعمال وتوحيدها إلى إنتاج بيانات مالية وملاحظات متعلقة بالبيانات تتسم بالوضوح والشفافية من خلال عملية آلية تُدار مركزيا في المقر. وستكفل هذه العملية أن تكون جميع البيانات والتسويات الواجب تحميلها موثقة تماما وأن يجري تخزينها ضمن سجل مراجعة خاص بها في نظام تخطيط الأعمال وتوحيدها. وبذلك، سيتم تخطيط الأعمال وتوحيدها عرضا مركزيا موحدا للبيانات الواردة في نظام أوموجا وسيُنتج بيانات مالية وملاحظات بشأن البيانات على قدر أكبر من الوضوح والشفافية.

٥٣ - وقد أُعد حتى الآن ٤٩ تقريراً للمجلد الثاني، بما يشمل البيانات المالية والملاحظات، فضلا عن الاستثمارات اللازمة لإدخال البيانات يدويا عند الاقتضاء، وضوابط النظم لأغراض تحقيق اتساق البيانات وقواعد الشطب. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل خاصية تخطيط الأعمال وتوحيدها في نظام أوموجا بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦ استعدادا لإنتاج البيانات المالية للمجلد الثاني في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥٤ - وبدأت المرحلة التالية من التشغيل الآلي للبيانات المالية، ومن المتوخى أن تؤدي بحلول نهاية عام ٢٠١٦ إلى تنفيذ نظام تخطيط الأعمال وتوحيدها للمجلد الأول والبيانات المالية المتعلقة بثمانية كيانات أخرى من الكيانات المعدّة للتقارير في الأمانة العامة المشمولة بنظام أوموجا حاليا.

خطة نشر نظام أوموجا لإجراء الحاسبة المتعلقة بالأصول في البعثات الميدانية

٥٥ - بدأ تنفيذ نظام أوموجا تدريجيا على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويسجل هذا النظام جميع المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة (التي تعرّف على أنها ممتلكات ومنشآت ومعدات في إطار المعايير المحاسبية الدولية)، والمواد الرئيسية للمعدات (المواد ما دون عتبات الرسملة) والمخزونات في نظام أوموجا للكيانات من المجموعتين ٣ و ٤.

٥٦ - وعلى الرغم من أن البعثات الميدانية تستخدم دفتر الأستاذ الفرعي الخاص بالأصول الثابتة في نظام أوموجا من أجل تسجيل التكاليف، والاستهلاك المتراكم، والعمر الإنتاجي للأصول التي تشمل العقارات والهياكل الأساسية، فإنها لا تزال تستعين حالياً بنظام قديم لتتبع المعلومات التفصيلية (بما في ذلك التكاليف والاستهلاك والعمر الإنتاجي) فيما يتعلق بأصول المعدات والأصول قيد التشييد. وتستخدم البعثات الميدانية نظام غاليليو لتتبع المعلومات المتعلقة بأصول المعدات، ويجري تهيئة ملف انطلاقاً من نظام غاليليو عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والاستهلاك المتراكم بهدف إعداد البيانات المالية. وتدار الأصول قيد التشييد على جداول بيانات باستخدام معلومات مفصلة بشأن تقديرات التكاليف.

٥٧ - ويتضمن دفتر الأستاذ الفرعي الخاص بالأصول الثابتة في نظام أوموجا معلومات عن كل أصل من الأصول على حدة، بما في ذلك التكاليف والاستهلاك والعمر الإنتاجي. وتسجل الأصول بطريقة آلية عند الاستلام استناداً إلى البيانات الرئيسية للأصناف التي استخدمت أثناء عملية الشراء، التي تحدد أيضاً كل صنف على الوجه الصحيح ضمن الفئة الفرعية للممتلكات والمنشآت والمعدات. وعلاوة على ذلك، يقوم نظام أوموجا باحتساب الاستهلاك وفقاً لإطار السياسات المتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونشر النتائج على الصعيد المركزي.

٥٨ - وتمثل عملية النشر المتوخاة لنظام أوموجا لدى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات وأصول المخزونات، المشروع الرئيسي المقبل الذي سيتطلب توافر خبرات الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحالياً، تدار المعدات وأصول المخزونات في كلٍّ من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في نظام غاليليو. وتدار الأصول العقارية (المباني والهياكل الأساسية) في تلك البعثات في إطار نظام أوموجا. غير أنه لا يتم تجهيز المعاملات ذات الصلة باستخدام وظائف النظام كاملةً. وقد وُضعت في هذا الصدد خطة مشروع شاملة تغطي الاحتياجات من الموارد، والأطر الزمنية، واستراتيجيات وأساليب تحويل البيانات.

٥٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سيتم ترحيل جميع الأصول الثابتة إلى نظام أوموجا. ويبلغ عدد الأصول المتوقع تحويلها حوالي ٧٣ ٠٠٠ من فرادى الأصناف. وصدر تكليف إلى المشروع المعني بوقف تشغيل نظام غاليليو بتنقية البيانات وتطوير التحسينات اللازمة للنظام قبل إجراء عملية التحويل. وبعد اكتمال عملية التحويل ستجري رسملة جميع المشتريات المقبلة من الأصول الثابتة بشكل آلي، كما سيتم إنشاء ملفات الأصول الرئيسية ذات الصلة على نحو آلي في النظام. وعندئذ سيُدار الاستهلاك مركزياً، ولن تعود هناك

حاجة إلى التسويات التي يجري إدخالها يدويا خارج إطار دفتر الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة على الممتلكات والمنشآت والمعدات فيما يتعلق بأصول البعثات. وسيتيح تحويل هذه الأرصدة عرضاً أرصدة الأصول الثابتة بشفافية في بيان المركز المالي وبالوقت الحقيقي، مما يوفر إمكانية إجراء الرصد بقدر أكبر من الفعالية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة الأصول، نظراً إلى توافر المعلومات التفصيلية بسهولة على الصعيد المركزي لأغراض العمليات المالية والتنفيذية والعمليات المتعلقة بالميزانية.

٦٠ - وسيبدأ أيضاً تنفيذ وظائف أوموجا الكاملة فيما يتعلق بالأصول قيد التشييد لدى البعثات الميدانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وعندئذ سيتاح وقف العمليات التي يجري إدخالها يدويا من أجل رسملة أرصدة الأصول قيد التشييد، وسيكون بوسع البعثات تتبع أرصدها ذات الصلة باستخدام مجمّعات التكاليف المتوافرة مع موجزات الاستثمار، وتشغيل عملية تسوية الحسابات لغرض الرسملة على أساس شهري.

٦١ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه سيجري ترحيل جميع أرصدة المخزونات لدى البعثات الميدانية (بما في ذلك مخزونات النشر الاستراتيجية) إلى نظام أوموجا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ووفقاً لاستراتيجية تحويل البيانات المتبعة في إطار مشروع وقف تشغيل نظام غاليليو، سيتم ترحيل جميع السجلات المادية في نظام غاليليو إلى نظام أوموجا، كما سيجري تحويل الأصول المالية بالكامل وفقاً لمعايير تحويل البيانات المتبعة في نظام أوموجا. ويتوقع الفريق المعني بمشروع وقف تشغيل نظام غاليليو، ترحيل نحو ٣١ ٠٠٠ من الأنواع/السجلات المادية بقيمة أرشيفية مستمرة تستدعي حفظها وتبلغ ٣,١ بلايين دولار (بما في ذلك أرصدة المخزونات المالية وغير المالية). ويجري حالياً نشر هذه الأرصدة يدويا في نظام أوموجا للإبلاغ عن البيانات المالية بناء على المعلومات المستمدة من نظام غاليليو. وستسجّل جميع الأصناف التي جرى حفظها على الصعيد التشغيلي كمخزونات باعتبارها من المخزونات، وسيتم تسجيل التسويات لأغراض البيانات المالية في إطار إعادة تصنيف المخزونات غير المالية. وسيسمح توافر المعلومات التفصيلية المتعلقة بأرصدة المخزونات حسب الموقع بانتفاع المنظمة بالمعلومات المعقدة المتاحة مركزياً فيما يتعلق بتقسيم المخزونات المالية وغير المالية، وكفالة أن تكون هذه المعلومات متوفرة في الحال للإبلاغ عن البيانات المالية ولأغراض الميزنة.

٦٢ - ويتطلب تحويل أصول المعدات والمخزونات إلى نظام أوموجا، ووقف تشغيل نظام غاليليو، وتجهيز المعاملات العقارية باستخدام الوظائف الكاملة لنظام أوموجا، توافراً ذوي الخبرات الملمين بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا. وفي هذا الصدد،

من المتوقع أن يضطلع الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بدور حاسم في كفالة أن تتم عملية الترحيل وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

التدريب وتنمية المهارات

٦٣ - تتلقى كل ركيزة من ركائز الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية دعماً على صعيد تنمية المهارات من أجل إتاحة الخبرة التقنية اللازمة لتطبيق تلك المعايير ودعم إعداد التقارير المالية تبعاً لها.

٦٤ - وبعد إجراء مقارنة بين البرامج التي تقدمها مختلف الهيئات المحاسبية المهنية الدولية، واستناداً إلى خبرات المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، قررت المنظمة تنفيذ برنامج الشهادة المهنية للإدارة المالية العامة الدولية الذي يقدمه المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة. وقد تم تنفيذ برنامج الشهادة هذا بنجاح في ست مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) تبعاً لنهج مختلفة من حيث (أ) عدد النماذج التي تتم دراستها كل عام؛ (ب) الإعفاءات من نماذج الدراسات للمهنيين الذين سبق أن حصلوا على درجة في مجال المحاسبة من هيئة محاسبة مهنية أخرى؛ (ج) السيرة الذاتية للموظفين المتاح لهم الالتحاق بالبرنامج. ويؤدي النجاح في إنجاز التأهيل المتعلق بالإدارة المالية العامة الدولية إلى الحصول على الصفة الكاملة لمحاسب قانوني في شؤون المالية العامة. وعلى أساس المتطلبات الرفيعة التي يستلزمها هذا التأهيل من المتعلمين، فإن البرنامج الكامل يعادل درجة الماجستير، ويمكن إنجازه في حوالي ثلاث سنوات.

٦٥ - ومن أجل تصميم أفضل مسار لتنفيذه، بدأ تطبيق مشروع تجريبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي إطار هذا المشروع، التحق بالبرنامج اثنان من الموظفين في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بدءاً من المستوى العادي لمنح الشهادة، بينما طلب موظفان آخران الحصول على إعفاء للبدء على مستوى أكثر تقدماً. ومع الخبرة المكتسبة من المشروع التجريبي، سيكون التنفيذ على نطاق أوسع موضع تركيز في الأشهر المقبلة. وثمة أنشطة رئيسية جارية حالياً، وهي (أ) إنشاء البنية الداخلية التي ستتولى إدارة الخدمات اللوجستية للبرنامج؛ (ب) العمل على تلبية متطلبات إبرام عقد شراء مع المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة. وستشمل الأنشطة اللاحقة التهيئة لبرنامج التأهيل على نطاق المكاتب من أجل التشجيع على تقديم أسماء المرشحين للمشاركة فيه، والتشجيع على المشاركة الفعالة للمضي قدماً نحو الحصول على الشهادة بصفة كاملة.

٦٦ - بالإضافة إلى ذلك، جرى الاضطلاع بالأنشطة التالية في مجال بناء القدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) تدريب عال في مجال إعداد البيانات المالية، موجّه إلى كبار الموظفين الماليين وموظفي الشؤون المالية الرئيسيين من البعثات السياسية الخاصة والمكاتب الموجودة خارج المقر، وقد عُقد في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بحضور أكثر من ١٠٠ شخص بين مشاركين ومحاضرين من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وفريق أوموجا؛ (ب) حلقة عمل متعلقة بإعداد البيانات المالية، عُقدت في عنتيبي، أوغندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وكانت موجهة إلى موظفي الشؤون المالية وشؤون الميزانية من عمليات حفظ السلام، واشترك في تسييرها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات/شعبة الحسابات ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات/شعبة تمويل عمليات حفظ السلام؛ (ج) سبع حلقات عمل بهدف مواصلة ترشيد النهج المتعلق بإدارة الممتلكات من خلال الاستفادة من مبادرتي أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية، وبناء القدرات من أجل تعميم مراعاة إطار إدارة الممتلكات المتاح حديثاً، وهو يتعلق بالسياسات، والتوجيهات، والتدريب، ومنح الشهادات.

٦٧ - وأخيراً، بدأ نشاط تدريبي قائم على الحاسوب بشأن أهمية تحقيق الفوائد، وهو متاح حالياً في نظام إنسبيرا. ووضعت محتوى نشاط تدريبي آخر قائم على الحاسوب بشأن التوعية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو في انتظار التطوير التقني الذي سيضطلع به مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هاء - ميزانية المشروع ونفقاته

٦٨ - وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦٠، على الموارد اللازمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٩ - ويشمل فريق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية ثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية^(٢) وأربع وظائف من المساعدة المؤقتة العامة في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم فريق من الاستشاريين الدعم لأنشطة الاستدامة في إطار مشروع المعايير المحاسبية الدولية والعمل الجاري لإضفاء الطابع المؤسسي على تلك الأنشطة.

٧٠ - ويقدم الجدول أدناه موجزاً للاعتمادات الأولية والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، موزعة حسب مصدر التمويل. وقد بلغت الميزانية الإرشادية لمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ٢٧ مليون دولار، قبل التخطيط

(٢) أربع وظائف حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقد أُلغيت حيثند وظيفة برتبة ف-٣.

التفصيلي لأنشطة الاستدامة. ويتألف هذا المبلغ من ١٢,٨ مليون دولار من حساب الدعم، و ١٠ ملايين دولار من الميزانية العادية، و ٤,٢ ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر A/67/564، الفقرة ١٧). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغت النفقات ٢٤ مليون دولار، فيما عدا ٤,٢ ملايين دولار من المجموع التراكمي للنفقات في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية. وجرى الموافقة على مبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بالاقتران مع مبلغ ١,٢٤ مليون دولار الذي سبق أن تمت الموافقة عليه في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

ميزانية ونفقات مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

لنفقات للفترة لنفقات للفترة لاعتمادات الأولية لنفقات في ٣٠ حزيران/مجموع النفقات للفترة					وجه الإنفاق
٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧ (ب)	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢ (أ)	
الميزانية العادية					
٥ ٤٥٥,٣	٢١٦,٢	٩٣٨,٨	١ ٢٧٠,٤	٣ ٩٦٨,٧	الوظائف
٩٤٤,٢	—	٥,١	—	٩٤٤,٢	المساعدة المؤقتة العامة
٢٧٤,٠	١,١	—	—	٢٧٢,٩	الخبراء الاستشاريون
٣١٦,٧	٢,٩	٨٩,٠	٣١,١	٢٨٢,٧	السفر
٧٤,٠	—	٢٢,٠	٢٢,٥	٥١,٥	الخدمات التعاقدية
٢٠٥,٢	٢٣,٣	٢٣,٧	٨٠,٤	١٠١,٥	بنود أخرى
٧ ٢٦٩,٤	٢٤٣,٥	١ ٠٧٨,٦	١ ٤٠٤,٤	٥ ٦٢١,٥	الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
١ ٩٤٨,٠	—	١٦١,٧	٢٣٧,١	١ ٧١٠,٩	الباب ٣٢، الأنشطة المشتركة التمويل
٩ ٢١٧,٤	٢٤٣,٥	١ ٢٤٠,٣	١ ٦٤١,٥	٧ ٣٣٢,٤	المجموع الفرعي
حساب الدعم لعمليات حفظ السلام					
٥ ٠٦١,٩	٤٠١,٣	١ ٣٧٥,٣	١ ٨٢٨,٧	٢ ٨٣١,٩	المساعدة المؤقتة العامة
٨ ٤٦٠,٦	٥٥٤,٥	٣ ٢٨٤,٠	٢ ٤٣٨,٧	٥ ٤٦٧,٤	الخبراء الاستشاريون
١ ٢١٩,٤	٩٣,٦	٥١١,٠	٧٢٩,٠	٣٩٦,٨	السفر
٣٩,٠	٠,٤	١١٠,١	٢٤,٤	١٤,٢	بنود أخرى
٩,٧٨٠ ١٤	٨,٠٤٩ ١	٤,٢٨٠ ٥	٨,٠٢٠ ٥	٣,٧١٠ ٨	المجموع الفرعي
٢٣ ٩٩٨,٣ (ج)	١ ٢٩٣,٣	٦ ٥٢٠,٧ (د)	٦ ٦٦٢,٣	١٦ ٠٤٢,٧	المجموع

(أ) النفقات على أساس الميزانية.

(ب) النفقات الفعلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(ج) إن المجموع التراكمي للإنفاق لا يشمل نفقات اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر، البالغة ٤,٢ ملايين دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية.

(د) تمثل الاعتماد التناسبي الموافق عليه للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والمخصصات الموافق عليها لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والمبلغ التقديري التناسبي لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثالثاً - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومنظومة الأمم المتحدة

٧١ - أنجزت أربع وعشرون مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بنجاح بحلول عام ٢٠١٥، وهي لا تزال تتلقى آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وتشهد هذه النتائج على قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والحفاظ على الامتثال لها من أجل تحسين جودة الإبلاغ المالي، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

٧٢ - والآن وقد باتت جميع المؤسسات في مرحلة ما بعد التنفيذ، يجري توجيه الأنشطة الرئيسية لفرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بمعايير المحاسبة نحو الحفاظ على الامتثال لتلك المعايير وتحقيق الفوائد المقررة من تطبيقها. ويتحقق ذلك من خلال التركيز على تعزيز إمكانية المقارنة بين سياسات ونهج المؤسسات لتقديم التقارير المالية، وهو ما يُعدّ أحد المكاسب الرئيسية المقررة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. ورافق بعض هذه الأنشطة في فترة ما بعد التنفيذ بعدد من التحديات.

٧٣ - ويُذكر من العوامل الرئيسية التي تسهم في الحفاظ على الامتثال إلى هذه المعايير التعاون الجاري بين فرقة العمل ومجلس المعايير المحاسبية الدولية. ويواصل المجلس استكمال المعايير وإصدار التوجيهات استجابةً لاحتياجات المستخدمين والبيئات المتغيرة، ويلتمس تعليقات الجمهور قبل وضع الصيغة النهائية لمعيار من المعايير. ويتمثل أحد الأنشطة الرئيسية للفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في رصد عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتوفير التعليقات والآراء بشأن الوثائق الصادرة عنه باسم فرقة العمل. وقد شارك الفريق، بتوجيه من فرقة العمل، في الاجتماعات ربع السنوية للمجلس، وهو يُبقي أعضاء فرقة العمل على علم بما يستجد من إصدارات ومشاريع مقبلة من أجل تقييم المخاطر بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة. وتمثل مشاريع المجلس الحالية والمستقبلية التي يُحتمل أن ينجم عنها أثر هام بالنسبة للأمم المتحدة في المشاريع المتعلقة بعقود الإيجار، والأصول التراثية، والأدوات المالية، والإيرادات من المعاملات التبادلية وغير التبادلية والمصروفات غير التبادلية.

٧٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقرت شبكة المالية والميزانية الاختصاصات المنقحة والميزانية المقترحة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة

الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبموجب الاختصاصات المنقحة، تم تجميع أنشطة الفريق المعني بالمشروع، الذي جرت مواصلة تخفيض أعضائه ليشمل موظفا واحدا برتبة ف-٥، ضمن فئتين رئيسيتين: (أ) الفئة التقنية؛ و (ب) فئة التيسير والاتصال، وذلك لتحديد أولويات الأهداف وأخذ تضاؤل نطاق العمل في الحسبان.

٧٥ - ولا تزال الموارد المخصصة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة تسهم في دعم فرقة العمل من خلال (أ) الرصد النشط لأنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتقديم إحاطات إلى فرقة العمل بشأن التغييرات والتحديات المحتملة الناجمة عن إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومشروعه الجاري، وتنسيق التنوع في التقارير المالية الممتثلة لتلك المعايير، وتقديم التوجيه والدعم في المجالات ذات الاهتمام الخاص التي حددها فرقة العمل؛ و (ب) تيسير اجتماعات فرقة العمل، ودعم أنشطة أفرقة التركيز المواضيعية العاملة وأنشطة الاتصال باللجان الرفيعة المستوى والمراجعين الخارجيين للحسابات.

٧٦ - وشمل بعض المهام التي اضطلع بها الفريق المعني بالمشروع في عام ٢٠١٥ استعراض المصطلحات المستخدمة في البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة قابليتها للمقارنة، واستعراضا مفصلا للإطار المفاهيمي الذي أصدره مجلس المعايير المحاسبية الدولية مؤخرا، والذي قد يُحدث أثرا في المعايير الجديدة والقائمة.

٧٧ - وفي عام ٢٠١٥، كلفت فرقة العمل أفرقة التركيز المواضيعية العاملة التي يقودها أعضاء في فرقة العمل بالقيام بما يلي: (أ) وضع أدوات لتحليل العمر الاقتصادي النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات واضمحلال قيمتها؛ (ب) استعراض متطلبات المعايير ٣٤ إلى ٣٨ من المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حديثا بشأن إجراء محاسبة للحصص في منشآت أخرى؛ (ج) التطرق إلى مسائل الإبلاغ المالي في مجالي أماكن العمل المشتركة والأرصدة المشتركة بين الوكالات. وأحرزت أفرقة التركيز العاملة تقدما كبيرا وحقت عددا من النواتج التي تُستخدم بفعالية في أوساط فرقة العمل، مثل أدوات التحليل المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات، ونظام إلكتروني لوكالات الأمم المتحدة الشريكة. وواصل بعض هذه الأفرقة المواضيعية أنشطته في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أضافت فرقة العمل مواضيع جديدة إلى خطة عمل عام ٢٠١٦، التي تشمل استعراضا للعمر الاقتصادي النافع المعتمد على نطاق المنظومة للممتلكات والمنشآت والمعدات، ومواءمة إجراءات المحاسبة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنهجيات التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتبسيط المحاسبة المتعلقة بالالتزامات المستحقة المنسوبة إلى الأنشطة المشتركة التمويل.

رابعاً - تعميم عمليات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧٨ - في نهاية عام ٢٠١٤، قدمت الأمم المتحدة البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بشأن جميع الكيانات المعدّة للتقارير المالية، البالغ عددها ١٣ كيانا. وتلقت البيانات المالية لعام ٢٠١٥ المتعلقة بعمليات حفظ السلام رأياً غير مشفوع بتحفظات من مراجعي الحسابات؛ ولا تزال مراجعة حسابات البيانات المالية غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٥ جارية، ولكن المؤشرات تدل على أن آراء مراجعي الحسابات ستكون غير مشفوعة بتحفظات. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة تسير الآن على الطريق الصحيح لإنتاج ثالث مجموعة من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعمليات حفظ السلام عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهذا يدل على نجاح أنشطة تحقيق استدامة تلك المعايير التي يقودها حالياً الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وسيتم وقف أنشطة هذا الفريق كوحدة تنظيمية منفصلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. مع ذلك، وعلى النحو المشار إليه في التقرير المرحلي السابع للأمين العام (A/69/367)، أصبح مسلماً به أن تظل ثمة حاجة، بعد مرحلة تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية، إلى المحافظة على هياكل دعم داخل المنظمة تؤدي إلى تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على الأمد الطويل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إجراء استعراض لتحديد الوظائف المتبقية للفريق التي ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها لدعم استمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك تعميم العمليات المراعية لتلك المعايير في التسيير اليومي لأعمال المنظمة.

٧٩ - ونتيجةً لهذا الاستعراض، يُقترح إنشاء هيكل دعم في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات من أجل حفز الاستمرار في الامتثال للمعايير. ويُذكر أن الهيكل المقترح لإنشاؤه، المعني بالامتثال وضمان الجودة، سيقدم الدعم للأمانة العامة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي وسيتألف من الوحدات التالية:

(أ) وحدة السياسة المحاسبية:

- ١' ستقود وحدة السياسة المحاسبية أنشطة التعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وستقوم برصد عملية وضع المعايير وإدخال التغييرات عليها، بما في ذلك تقديم الإسهامات على نحو نشط للتأثير على منحى النتائج في إطار نهج لإدارة المخاطر إزاء التغييرات المنبثقة عن تطبيق معايير جديدة أو منقحة؛
- ٢' ستحافظ الوحدة على إطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية، بالتنسيق مع دوائر الشؤون المالية في المكاتب الموجودة خارج المقر، عن طريق

استكمال السياسات والتوجيهات المؤسسية، والشروع في إدخال تغييرات على النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة من أجل مواكبة التغييرات المدخلة على المعايير المحاسبية الدولية؛

٣' ستتعهد الوحدة دليل الشؤون المالية، الذي يجمع بين سياسات المعايير المحاسبية الدولية وعمليات أوموجا، ويوفر نقطة مرجعية وأداة تدريبية لتسجيل المعاملات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في نظام أوموجا؛

٤' ستقوم الوحدة بتقديم الدعم للتدريب وتنمية المعارف في مجال المحاسبة والإدارة المالية بالامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية، وستدعم برنامج التأهيل المهني بهدف رفع مستوى المهارات في الدوائر المعنية بشؤون المالية؛

(ب) الوحدة المعنية بالتنسيق في نظام أوموجا:

١' ستكون الوحدة المعنية بالتنسيق في نظام أوموجا مسؤولة عن تعهد مخطط الحسابات في نظام أوموجا، وستقوم بفحص جميع الطلبات المتعلقة بإدخال التغييرات/التحديثات على مجموعات العلامات الترميزية التي تؤثر على المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية؛

٢' وستكون الوحدة مسؤولة أيضا عن مهام إدارة الأنشطة المتعلقة بمنهاج التشغيل الآلي لتخطيط الأعمال وتوحيدها، وعن التشغيل الدقيق لدفعات المهام في نظام أوموجا التي تؤثر على المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية، بما في ذلك التحقيق في عمليات القيد غير النظامية التي تُنتجها دفعات التشغيل الآلي، وستتولى تصحيحها. ومن المنظور الوظيفي، ستقدم هذه الوحدة الدعم إلى المسائل ذات الصلة بالواجهات البينية، وعمليات النشر المقبلة لنظام أوموجا، وتحديث البرمجيات؛

٣' وستقوم الوحدة بتقديم الدعم لإعداد المواصفات الوظيفية لأي تغييرات يجري إدخالها على العنصر المركزي المؤسسي لنظام أوموجا، وإجراء التحليل الذكي للأعمال، وتخطيط الأعمال وتوحيدها، متى كان لذلك أثر على المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وستُجري الوحدة أنشطة تشخيصية لكفالة أن تكون وحدات أوموجا ودفاتر الأستاذ والدفاتر الفرعية للأستاذ مراعية لمبدأ التزامن دعما لإجراء

المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية. وستقدم الوحدة الدعم لإقامة لوحات متابعة وإعداد التقارير وتوفير بيانات تحليلية لإجراء التحليل المالي؛

(ج) الوحدة المحاسبية للأصول:

١' ستعمل الوحدة المحاسبية للأصول على نحو مباشر مع موظفي إدارة الأصول لكفالة الدقة في أنشطة المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة والمخزونات، بما في ذلك الأصول قيد التشييد على نطاق المنظمة، عن طريق نظام أوموجا؛ وستقدم الوحدة الدعم للأنشطة المحاسبية للأصول سواء لعمليات حفظ السلام أو للعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام؛

٢' وستعمل الوحدة مباشرة مع موظفي إدارة الأصول من أجل تعزيز العمليات التنفيذية التي تدعم الأنشطة المحاسبية للأصول مع الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، من خلال العمل مع مديري المتلكات لإجراء استعراضات مستمرة للعمر الإنتاجي للأصول، وعتبات الاعتراف، والتكاليف القياسية والسياسات التنفيذية الأخرى التي تؤثر على الامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية؛

٣' ستقوم الوحدة بدعم التدريب وبناء المعارف في المجال المحاسبي للأصول بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في نظام أوموجا؛

(د) وحدة ضمان الجودة والرصد:

١' ستكون وحدة ضمان الجودة والرصد مسؤولة عن كفالة ضمانات معقولة بشأن موثوقية المعلومات المتدفقة في إطار إعداد البيانات المالية للكيانات المعدّة للتقارير في الأمانة العامة والبيانات الموجودة في نظام أوموجا التي تُستخدم لإجراء التحليل المالي واتخاذ القرارات؛

٢' ستشارك الوحدة في الأنشطة التي تعزز الضوابط الداخلية إزاء المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية، والضوابط إزاء الأنشطة التنفيذية التي تؤثر في إعداد التقارير المالية. وسترصد الوحدة المعاملات في نظام أوموجا، وستبحث عن مؤشرات على وجود أخطاء ومخالفات، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية. وستوفر الوحدة مساندتها لإدارة الإطار الذي سيدعم البيان بشأن الضوابط الداخلية؛

٣' ستدعم الوحدة إدارة تحديد الأدوار في نظام أوموجا ودخول المستعملين إلى نظام أوموجا، مع مراعاة الفصل بين الواجبات وتفويض السلطة، وستدعم أيضا إنشاء وتعزيز إجراءات تسلسل سير العمل المناسبة في النظام.

٨٠ - وسيتألف الجانب الأكبر من الملاك الوظيفي المخصص لهذه الوحدات المقترح إنشاؤها من الموارد المعتمدة حاليا: الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية المخصصة حاليا لمشروع المعايير المحاسبية الدولية (ثلاث وظائف)، وأربع وظائف تُنقل من الموارد الحالية لدائرة التقارير المالية التابعة لشعبة الحسابات. وسيُقدم، إضافة إلى ذلك، طلب بإنشاء ثلاث وظائف مؤقتة (اثنان برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣) في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ومن شأن هذه الوحدات الأربع المقترحة أن تكفل تحقيق الاستدامة على الأمد الطويل في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، وأن تدعم استخدام المعلومات المنبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية من أجل إدارة المنظمة على نحو أفضل.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨١ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير، بما في ذلك الخطة الهادفة إلى دعم الاستمرار في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعميم العمليات المراعية لتلك المعايير في التسيير اليومي لأعمال المنظمة.